أزمة الدولة العربية القطرية بين الضغوطات الداخلية والاملاءات الخارجية

The crisis of the Arab Qatari state between internal pressures and external dictates

منير موسى أبو رحمة [*]، كلية الحقوق والعلوم السياسية–قسم العلوم السياسية
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–
moneer.1978@hotmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2022/01/05 تاريخ قبول المقال: 2022/04/20 تاريخ نشر المقال: 2022/05/12

الملخص:

لقد ترافقت الإخفاقات الداخلية، مع مستجدات البيئة الخارجية، بحيث فرض تفاعل المتغيرات الداخلية والضغوط الخارجية ضرورة التحول نحو التعددية والانفتاح السياسي، مما جعل النظم العربية أمام أوضاع وتحديات جديدة تختلف تماما عن سابقتها، إذ زاد الوضع الجديد من تكريس الانشقاقات والانقسامات، وعدم الثقة السياسية، وبالمقابل زادت الحروب الأهلية بدل تراجعها، وفي السياق ذاته عرفت الدولة العربية القطرية المزيد من التدخلات العسكرية، والمزيد من الاحتجاجات عقب كل انتخابات، والمزيد من مظاهر العنف والإرهاب، والمزيد من التراجع في معدلات التنمية، بالقدر الذي فرض على المختصين في الشأن العربي ضرورة البحث عن أطر تحليلية، ومقاربات نظرية جديدة، تتناسب مع الخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنموذج العربي، والبحث عن معادلات جديدة للتنمية والاستقرار.

الكلمات المفتاحية: التداول على السلطة، المشـاركة السياسـية، ثورات الربيع العربي، التحولات السياسية.

Abstract:

The internal failures were accompanied by the developments of the external environment, so that the interaction of internal variables and external pressures imposed the necessity of shifting towards pluralism and political openness, which made the Arab regimes face new situations and challenges completely different from their predecessors. On the other hand, civil wars increased rather than decreased, and in the same context, the Qatari Arab state witnessed more military interventions, more protests after each election, more manifestations of violence and terrorism, and more decline in development rates, to the extent that it imposed on specialists in Arab affairs the need to search for Analytical frameworks and new theoretical approaches that are compatible with the political, social and economic specificities of the Arab model, and the search for new equations for development and stability.

[*] المؤلف المرسل

Key words: devolution of power, political participation, Arab Spring revolutions, political transformations.

المقدمة:

لقد أُعتمد مفهوم "النظام الدولي" كمدخل مهم لدى العديد من الباحثين العرب لتحليل ودراسة النظم السياسية العربية، وخاصة في ضوء زيادة مساحة التداخل والتشابك بين ما هو داخلي وما هو خارجي، وذلك بسبب التحولات الكبرى التي تشهدها البيئة الدولية منذ ثمانينيات القرن العشرين، ومما يزيد من دور العوامل الخارجية في سياسة الدولة العربية القطرية هو أن المنطقة العربية تعتبر من أكثر مناطق العالم انكشافا اتجاه العالم الخارجي، ومن أكثرها تأثرا بالنظام الدولي، وذلك راجع لاعتبارات عديدة تتعلق بأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية من ناحية، والبعد التاريخي من ناحية أخرى، والذي بموجبه تعد القارة بأكملها مجرد مستعمرات قديمة للدول الأوربية، إضافة للدور الأمريكي، الروسي، الصيني، الهندي، التركي المتنامي في المنطقة العربية.

وعلى ضوء ذلك تدور هذه الدراسة حول إشكالية مركزية تتمثل في التساؤل الرئيس التالي:

ما مدى تعدد المؤثرات والمتغيرات المحيطة بالعملية السياسية في الدولة العربية القطرية؟

منهج الدراسة:

للتعامل مع التساؤلات والأهداف التي طرحتها الدراسة، اعتمد الباحث على مقاربة منهجية تكاملية قائمة على توظيف مجموعة من المناهج المتمثلة في:

1) منهج تحليل النظام الإقليمي: الذى يعد نمط منتظم من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية داخل إقليم معين، إذ يعد النظام الإقليمي بأنه مستوى تحليلي وسط بين تحليل النظام العالمي وتحليل السياسة الخارجية للدول، وهو بهذا المعنى أخذ يكتسب أهمية كبيرة كمنهجية تحليلية نتيجة العديد من التطورات السياسية، وإضافة إلى تطورات أخرى في نظرية العلاقات الدولية وظهور مدارس فكرية لها رؤى واجتهادات نقدية لمقولات "مدرسة القوة" أو ما يعرف بـ "مدرسة النظام الدولي" التي ركزت على الدول، بوصفها وحدة التحليل الأساسية، وعلى القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية[1]. فقد أشارت تلك المدارس الفكرية الجديدة إلى فواعل أخرى في النظام العالمي لا تقل أهمية عن الدول القومية، وإلى ظواهر أخرى أخذت تكتسب أهمية كبيرة نتيجة استخدام القوة مثل الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتكامل، وسوف نحاول الاقتراب من هذه العلاقة من خلال منهج تحليل النظام الإقليمي[2]، لمعرفة كيف بدأت وأسباب هذا التقارب بل–كما سيمتد تحليلنا لرؤية مستقبلية نستطيع من خلالها معرفة إلى أين تتجه هذه العلاقة، وما مدى صلابتها في مواجهة عوامل الضغط المحيطة بها.

2) المنهج الإدراكي: كما أن إدراك القيادة السياسية أو صانع القرار للمتغيرات الداخلية والخارجية أمر لا غنى عنه في فهم العلاقات الدولية أو السياسة الخارجية لأي دولة كانت، ومادامت هذه الدراسة التي تحاول بحث وتحليل مدى درجة تأثير النسق العقائدي في تحديد ما مدى تعدد المؤثرات والمتغيرات المحيطة بالعملية

السياسية في الدولة العربية القطرية والتي تندرج ضمن هذا الإطار، فإن ذلك يستدعي الاستعانة بالمنهج الإدراكي على نحو واسع في تحليلها؛ لأن صانع القرار يتصرف في حدود فهمه وإدراكه للواقع السياسي المحيط به، وهذا التصرف يساعد على فهم الكيفية التي يدرك بها الأمور صانع القرار في هدة البلدان، وعلى فهم التأثيرات المعرفية الذهنية، من عقائد، إدراكات، قيم، في تحديد توجهات سياسته الخارجية ويتطلب هذا الأمر معرفة مدى تأثير النسق العقائدي الوطني في سلوك صانع السياسة الخارجية ، وأثره في توطد العلاقات معاً، وانعكاساتها على المحيط .

تسمح هذه المنهجية التكاملية بإعادة قراءة السياسة الخارجية قراءة واقعية صحيحة، إذ تتيح تحليل هذه السياسات من خلال أكثر من منظور – استراتيجي، تاريخي، سياسي واقتصادي، ثقافي – وهو ما يجعلها ذات خصوصية تميزها السياسات الدولية الأخرى.

1- توصيف أبعاد الأزمة البنائية للدولة العربية القطرية:

لم يكن التحول الديمقراطي الذي شهدته العديد من الدول العربية، تحولا طبيعياً، أو نتاجاً لأداء النظام السياسي في ترقية العلاقة بينه وبين المجتمع، وإنما تقف وراء ذلك التحول، الكثير من الأسباب، التي تتعلق بضعف استجابة النظام السياسي للمطالب المجتمعية، اقتصادياً وسياسياً، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1 –أزمة التداول على السلطة:

ترتبط هذه الأزمة بطبيعة التجارب التي شهدتها أنساق العالم الثالث بصفة عامة، والتي شكلت فيها الزعامات الشعبوية، والكاريزمية كامتداد لقيادات حركات التحرر، ميزة لافتة في أغلب الأنظمة، تلك الزعامات التي كانت تمثل بديلا لغياب الهياكل الإدارية، والمؤسسية التي تنظم سير العملية السياسية[3].

إن تعاقب الأحداث السياسية في النظم السياسية العربية منذ الاستقلال وإلى غاية أحداث الربيع العربي، أظهر أن صيغ التداول على السلطة لم تخضع إلى معايير الممارسة الديموقراطية، ف "بن علي "ظل رئيسا لتونس منذ الثمانينيات حتى الاحتجاج والثورة الشعبية دون وجود لمؤشر فيما سبق بالتنحي عن السلطة والشأن ذاته بالنسبة للقذافي في ليبيا، وحسني مبارك في مصر وعلي عبد صالح في اليمن وبشار الأسد في سوريا وعمر البشير في السودان ومن قبلهم صدام حسين في العراق، دون وجود أي تغيير يذكر على مستوى آلية التداول على السلطة.

لقد كانت أزمة التداول على السلطة انعكاسا جليا لأزمة الحزب الواحد، حيث طفت قضايا التصفيات، والاغتيالات، والإقصاءات للعديد من الشخصيات البارزة في تاريخ النظم السياسية العربية.

2.1- أزمـــــــة المشـــاركة السياســـية :

تصبح المشاركة السياسية أزمة من أزمات التنمية السياسية، عندما تأخذ جماعات جديدة بالمطالبة بإشراكها في الحكم على نحو أو آخر. وفي الوقت نفسه تنطوي على أزمة شرعية وتشكل تهديداً لمركز الجماعة الحاكمة، وعلى الأخص إذا بدت هذه الأخيرة لا تستجيب إلى مطالب القوى الصاعدة، ولا

ريب أن كل ما يؤدي إلى تغيير المجتمع مادياً، كالتصنيع والتكنولوجيا، أو إعادة النظر في النظم الزراعية وغير ذلك، يؤدي إلى تصاعد جماعات اجتماعية تطالب بإشراكها في الحكم[4]. واستناداً إلى ذلك فإن معظم دول العالم الثالث، تتقاطع في أنها لم تستطع كسب تأييد الفواعل الجديدة، التي كانت نتاجا لعقود من الاستقلال " ملاك الأراضي، الصناعيون، التجار، رجال الأعمال، المثقفون، النخبة الجديدة من رؤساء التنظيمات الجديدة".

ويمكن بإيجاز حصر أهم تبعات الوضع الجديد في:

1) –تغيير مطالب ومصالح النخب الجديدة، المعارضة، والمؤيدة على حد السواء "بعدما كانت تطالب بحقوق بسيطة كالحق المهني، التأمين، أصبحت تطالب بالمشاركة السياسية المباشرة؛ كمقاعد البرلمان، مراعاة المصالح قبل استصدار أي قانون أو مرسوم".

2) –نمو التنظيمات الرسمية، وغير الرسمية داخل المجتمع، هذا النمو يشمل بالمقابل ازدياد مصادر تلك التنظيمات، مما يتيح لها استقلالا أكبر عن الدولة.

3) –زيادة الانقسامات داخل الأنظمة التسلطية بين الانفتاحيين، والمتشددين.

من خلال هذه العوامل يتم الحديث عن ضرورات جديدة لِبعث المسار السياسي، الذي لم يعد قادرا على استيعاب المستجدات، وفي هذا السياق يرى "غلرمو أودونيل G.O'Donnell" أن التحدي الأكبر يكمن في مراهنة النخب الجديدة على عدم جدوى النظام التسلطي[5]، وضرورة خلق آليات جديدة، تتماشى مع مصالح النخب الجديدة التي أفرزها المجتمع، سواء تعلق الأمر بالطبقة التكنوقراطية الجديدة، أو بجماعات المصالح، التي ترى أن شكل النظام في حد ذاته يعتبر عاملا مهددا لمصالحها[6] .

في السياق ذاته، لابد من التأكيد على أن بعض النظم العربية عرفت نوعاً من المشاركة، يتفق في خطوطه العامة، مع ما عرفته معظم بلدان العالم الثالث، وهو ما يمكن أن يكون أقرب إلى مفهوم التعبئة "mobilisation" منه إلى مفهوم المشاركة، كمبدأ سياسي، وكإجراء نظامي، كما حصل في الجزائر، الأردن، المغرب[7]، إلا أن التساؤل الأبرز الذي خيم على الوضع السياسي؛ هو إلى أي مدى انسجم هذا النمط (التعبوي) مع التغير الحاصل في بنية المجتمع العربي؟

المتوقع في نمط التعبئة، أنه لا يسمح بوجود معارضة نظامية، قادرة على مناقشة قرارات النظام السياسي ومساءلته. ويقوم مع ذلك بتعبئة الجماهير من خلال المؤتمرات والمسيرات الشعبية، والحملات الدعائية، لا كسبيل للمشاركة الحقيقية، ولكن كأداة لمساندة قرارات النظام وسياساته[8] .

لقد أدت الأحزاب الحاكمة وطبيعة النظم الانتخابية دورا بارزا في ترسيخ هذا النمط من المشاركة وتوجيهه، باعتباره الأداة التي من خلالها يتم ربط الجماهير بالنظام، ولكن حتى هذا الدور ظلّ مقروناً بمؤسسة الرئاسة، إذ ظل دور الحزب محدوداً بما يقرره الرئيس، فأصبح الأداة التي يتم من خلالها تعبئة الجماهير[9].

استمر النمط التعبوي للمشاركة لفترة طويلة وتحديداً منذ سنوات الاستقلال وحتى عام أحداث الربيع العربي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض الانظمة العربية قد أعطت هامشاً محسوباً لحرية التعبير وتكوين النقابات، ولكن مع استمرار ذلك النمط من المشاركة السياسية، أصبح التحدي في كيفية تعامل النظام السياسي مع محاولات الجماعات الصاعدة، الرامية إلى تحقيق مطالبها.

ارتبطت مسألة تكيف النظام مع مطالب المعارضة بالوضع الاقتصادي في الدولة العربية القطرية، لأن المتعارف عليه أنه في ظل الوفرة قلما يتم الحديث عن أزمة مشاركة، إذ لا تكون مبعثا لتهديد النظام السياسي. وفي حالة الدولة العربية القطرية لم تظهر أزمة المشاركة بصورة جدية طالما أن عوائد النفط أدّت إلى الوفرة، لكن طرحت نفسها كأزمة، وعانى منها النظام السياسي مع تدنِّي عوائد النفط، وتدهور الوضع الاقتصادي، خاصة في النظم غير البترولية كمصر، تونس، سوريا.

وبحسب غسان سلامة؛ "فإن الدولة النفطية ليست بحاجة إلى الاعتماد المطلق على العائدات الضريبية، وهي ليست بحاجة لتلك العائدات، إن أَمَّن لها النفط أسباب استمرارها، وهي بالتالي ليست بحاجة لإقناع الناس بدفع الضرائب، وبالتالي ليس فيها الكثير من القابلية للتحول إلى المنحى الديمقراطي"[10].

لقد بدا التناقض واضحا بين النمط المفترض للمشاركة، وبين فرض نمط التعبئة، لأن الأصل يفرض أن تكون هناك قنوات مؤسسة، في حين ظل نموذج الدولة العربية القطرية مرتبطا بالحزب والرئيس، وحتى في الحالة التي يفترض أن يكون للحزب دور رئيس في تكريس هذا النمط، فإنه ظل حبيس التناقض بين الدور والأداء، فالدور المنوط بالحزب دستورياً هو أن يقود عملية التحول، ولكن الأداء عبرت عنه مؤسسة الرئاسة وشخص الرئيس تحديداً.

إن ظاهرة الحزب الواحد التي شهدتها أغلب البلدان العربية غداة الاستقلال وما صاحبها من أجواء استبدادية كانت أحد الأسباب الرئيسة لأزمة المشاركة. "فقد ظلت نظم الحزب الواحد سائدة داخل الدولة العربية القطرية لحقب طويلة، وظل أولئك الذين ينشدون تأسيس أحزاب معارضة لعقود عديدة تلت الاستقلال يتهمون بتخريب نضال شعوبهم من أجل الاستقلال، فكانت كلمة المعارضة مرادفة للفتنة واللاوطنية، وبالتالي لا مكان للمعارضين في الحياة السياسية"[11]. وكانت نظم الحزب الواحد تشيع أجواء قمعية داخل أروقة الحياة السياسية لبلدانها، حيث كانت الأقلية المسيطرة على الحزب تلجأ إلى أساليب الطرد والتطهير لكي تتخلص من المعارضة داخل صفوفها، بينما تبالغ في إجراءات القمع لمواجهة حالة التذمر خارج ذلك الحزب، فتتوسع في تدعيم قوى الجهاز البوليسي مع إحكام إجراءات الرقابة والتجسس للتحقق من ولاء الأفراد وفرز المشتبه فيهم لشل نشاطهم بأساليب متنوعة، "وفي ظل تلك الأجواء كان من الطبيعي أن تنفر الجماهير من المشاركة السياسية، وتشيع قيم السلبية واللامبالاة في صفوف المواطنين، وتتدنى وتتقلص معدلات مشاركتهم في الحياة السياسية" [12].

3.1-أزمة البناء المؤسسي للسلطة السياسية:

لقد تميز العهد الأول بعد استقلال الدول العربية، بضعف شديد على مستوى الأبنية والمؤسسات السياسية، إذ عمل الحكام على تركيز جميع السلطات في أيديهم، وتميّزت النظم السياسية العربية عموما وحتى نهاية الثمانينيات، بما يسمى "ظاهرة عدم الاستقرار المؤسس"[13]،إلى جانب وجود اختلال بين مؤسسات المدخلات ومؤسسات المشاركة، ومؤسسات التنفيذ، فالسياسات لم تكن نتاجا لتفضيلات الشعب، لأن النظام كان يفتقر لقنوات جمع المطالب[14]، إضافة إلى ذلك اتسمت المؤسسات السياسية بعدم الاستقلالية، إذ هي في الأصل تعد امتدادا للسلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الدولة، الذي في الوقت ذاته يعد قائد الحزب الواحد المسخر لتعبئة الجماهير، أو الملك المطلق لجميع السلطات والصلاحيات، لذا فإنه بمجرد أن يختفي الزعيم حتى تغير المؤسسات، والسياسات، والشعارات[15].

4.1-أزمة الصراع داخل أجنحة النخبة السياسية:

تعود جذور الصراع داخل النخبة السياسية في الانظمة السياسية العربية إلى بدايات مشروع الدولة العربية القطرية، بعد أن كرست اتفاقيات منح الاستقلال نخبا معينة ترعى وتسهر على نمط معين من العلاقات والحماية المصلحية للدول التي كانت مستعمرة، كحال فرنسا في تونس والمغرب والجزائر وسوريا، وإيطاليا في ليبيا، وبريطانيا في مصر.

لقد كانِ لثنائية العسكر والساسة، الدور الحاسم في تغذية صراع أجنحة النخبة في النظم العربية منذ تأسيسها، بين تيار سياسي يدعو إلى التعددية، والأخذ بالليبرالية بقيادات مدنية، وتيار عسكري نادى بالحزب الواحد وهيمنة المؤسسة العسكرية لدواعي الهاجس الأمني والصراع العربي الإسرائيلي، والتحديات التنموية، والبواعث الأيديولوجية، غير أن قيادات أركان الجيوش العربية حسمت النزاع لصالح الطرف الأخير بالتحالف في كل دولة عربية مع أحد الفواعل الوازنة في النظام الاجتماعي كالقبيلة، أو الطائفة، أو المذهب الديني، وبقي صراع الجناحين قائما بالرغم من تبدل الأطر التنظيمية المعارضة و قادتها، إذ عرف الصراع أوجه بعد نهاية القرن العشرين وتوالي انهيار الحجج والتبريرات التي من أجلها تم تجميد آليات التداول السلمي على السلطة وفتح باب الحريات والتنافس السياسي.

لم تسلم النخبة السياسية المعارضة المناوئة للحكم العسكري من تصدع صفوفها، فظهرت عدة تيارات أيديولوجية داخل المعارضة من محافظين ومجددين، ليبراليين ويساريين، إسلاميين وعلمانيين[16].

5.1-أزمة الشرعية

يتفق أغلب الباحثين على أن الأزمات التي تعاني منها الدول العربية بوجه عام وخاصة منها أزمتي الشرعية والمشاركة السياسية لا تعود إلى اليوم أو البارحة، وإنما ترجع بشكل كبير إلى فترة الاستعمار الأوروبي لهذه الأنظمة. وقد كان تقسيم الدول الأوروبية للوطن العربي في أواخر القرن التاسع عشر هو ذروة الحركة التي بدأت منذ القرن الخامس عشر.

قامت أوربا باستعمار الوطن العربي في حملة شاملة وسريعة باستخدام التكنولوجيا الحديثة التي كان العالم الثالث بصفة عامة محروما منها. وقد خسرت الدول العربية السابقة على عهد الاستعمار حريتها وأصبحت القوى الاستعمارية هي التي تحدد طريقة حكم المجتمع وقوانينه. وأصبح لكل كيان استعماري في القارة اسم محدد وحدود محددة وعاصمة وسلطة مركزية ولغة غير رسمية هي لغة الدولة المستعمرة. وظهر في العالم العربي 22 كيانا مستقلا إضافة إلى مئات الكيانات الصغيرة التي غزاها الاستعمار ورسخ معالم الاختلاف الاثني والعرقي والديني فيها قصد استغلالها لاحقا، وكانت الحدود في كثير من الأحيان غير منطقية رسمتها القوى الاستعمارية المتنافسة أو باتفاق فيما بينها[17]. كما ظهرت مؤسسات أعلى من السلطات التي كانت قائمة على أسس عرقية أو قبلية مثل الجيش والشرطة والحكومات المركزية، وكان هدف المستعمر من وراء ذلك هو خلق الصراعات والنزاعات بين مختلف القبائل والأعراق وتقوية النزعة القبلية والعرقية في أذهان أفرادها، ليصبح الولاء القبلي أو العرقي أسبق من الولاء إلى المجتمع أو الدولة وخلق بذلك أزمة أخرى هي أزمة الهوية[18].

ولم تشهد الدولة العربية القطرية بعد الاستقلال جهودا حقيقية لتغيير نظم الحكم في أغلب دولها، فالحكام عادة ما كانوا يرفضون التنازل عن السلطة واستخدموا الجيش في توطيد مراكزهم، وأصبحت الضغوط السياسية هي الغالبة عوض الأسلوب الديمقراطي في الحكم. بل وظهر نوع من الحكام والرؤساء حكموا مدى الحياة، حيث كانت الفكرة السائدة "أن أحسن تعبير عن الديمقراطية التقليدية في الدول العربية والتي هي الديمقراطية الإجماعية –على المستوى السياسي– هي الاعتماد على الحزب الواحد الذي يتمتع بالعديد من المزايا أهمها تجنب المناقشات الطويلة والانشقاقات والاضطرابات التي تشكل عائقا في وجه الوحدة الوطنية والنضال ضد التخلف الذي يتطلب توحيد الصفوف، والمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي بتخفيف الضغوطات الاجتماعية وتعبئة الطاقات بدلا من تشتيتها في الصراعات الحزبية العقيمة"[19].

وتجسدت أغلب تلك الأحزاب فيما يسمى بحزب الاستقلال أي الحزب الذي قاد البلاد نحو التحرر من الاستعمار، وقد استحوذ ذلك النوع من الأحزاب على مركز محتكر في الحياة السياسية يقوم على تأييد شعبي واسع له في بداية سنوات الاستقلال، وتقبلت غالبية الشعوب العربية هذا الوضع في الوقت الذي كانت فيه منتشيه بانتصارها ضد المستعمر، وكان لقادة هذه الأحزاب جاذبية جماهيرية كبيرة أهلتهم لحكم البلاد دون وجود معارضة حقيقية، فجميع الأنظمة العربية التي تأسست بداية من سنوات الستينيات تركزت حول سلطة كاريزمية" يعرف" فيبر Weber" السلطة الكاريزمية: "بالطاعة شبه العمياء والاعتقاد في قائد تنسب إليه مجموعة من الصفات الخارقة" ، وكان بعض القادة العرب السابقين مثل "بن بلة وهواري بومدين في الجزائر، وجمال عبد الناصر في مصر، ومعمر القذافي في ليبيا، وصدام حسين في العراق، وحافظ الأسد في سوريا يتمتعون بكثير من الكاريزمية[20]، "وكانت مكانتهم السياسية كبيرة إلى درجة تسحق معها أي كفاءات أو تجارب سياسية للذين يخلفونهم"[21]. وقد ساعد على بلورة هذا الاتجاه أن الدول القليلة التي اتبعت

نظام التعددية الحزبية لم تكن التجربة ناجحة تماما فيها لأن الأحزاب في هذه الأوضاع قامت بصفة رئيسة على أسس عرقية بدلا من برامج سياسية مختلفة كما حدث في المغرب ولبنان.

6.1-الأزمة الاقتصادية:

شهدت الدولة العربية القطرية منذ النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين تدهوراً اقتصادياً واضحاً، وهو ما كشفت عنه بوضوح مؤشرات النشاط الاقتصادي في جل النظم العربية غير المستقرة (ليبيا، تونس، اليمن، سوريا، مصر). وتمثلت أبرز مظاهرها في:

ا-تراجع الناتج القومي، إذ انخفض الناتج القومي خلال سنة واحدة (2008) بمعدل 15%، في حين كان معدل النمو السكاني يصل إلى 3%، الأمر الذي يشر إلى حالة من التدهور في تلبية احتياجات المواطنين[22].

ب-العجز في الميزان التجاري، تعاني كل الدول العربية بنسب متفاوتة من انخفاض أسعار الطاقة الذي أدى إلى عجز كبير في المالية العامة فضلا عن تراجع النمو، ففي المتوسط زادت العجوزات بأكثر من 10% من إجمالي الناتج المحلي في 2012، وتضاعف الدين العام لأكثر من 30 % من إجمالي الناتج المحلي منذ 2014.

لقد تَحقق هذا الانخفاض على حساب الواردات، التي ضغطت بشكل مستمر ويعود سبب ذلك إلى:

- انخفاض قيمة الصادرات العربية خارج المحروقات، فضلاً عن التدني في أسعار المحروقات.
- خدمة المديونية الخارجية وارتفاعها

وكان من الطبيعي أن يؤدي الانكماش في واردات السلع الغذائية، إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي[23].

وضاعف من حدة المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، وخطورتها، مجموعة من العوامل أهمها:

1) -ارتفاع معدل الزيادة السكانية في الدولة العربية القطرية، الذي يصل إلى 3%، ويعد من أعلى المعدلات في العالم. ترتب على ذلك أن نحو 60% من السكان أعمارهم دون سن العشرين. وهو ما يلقي أعباءً ثقيلةً فيما يتعلق بخدمات التعليم، والصحة، والإسكان، والصرف الصحي، وتوفير فرص عمل حقيقية حفاظاً على الأمن الاجتماعي، وفي مثل هذه الحالة فإن هؤلاء الشباب مستعدون للانخراط في أعمال احتجاجية ضد النظام السياسي.

2) -استشراء الفساد في بعض القطاعات الحكومية، وإضراره بالمصلحة العامة، وبالاقتصاد الوطني للدولة العربية القطرية[24].

بالمقابل شهد النظام الاجتماعي للدولة العربية تدهورا شديدا عل المستوى الاقتصادي، إذ انخفض الناتج المحلي بنسبة 2,8% في الربع الثاني من عام 2008، عنه في الخماسي السابق.

7.1-ضعف الأداء التنموي بأبعاده الشاملة للدول العربية

لقد واجهت النظم العربية على السواء مشاكل اقتصادية واجتماعية بدرجات مختلفة خلال العقود الأولى من الاستقلال، لكنها مع ذلك لم تحسم ولم تصل إلى مستوى التأصيل إلى نظم اقتصادية متينة وقوية، والخروج من دائرة التخلف المتعدد الأشكال[25].

يعاني مجموع البلدان العربية تعطل اقتصادياته، ويعود تعثر الاقتصاد العربي والمشاريع التنموية إلى جملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، إذ تسمح لنا هذه العوامل بالوقوف الفعلي على مجموع الرهانات الاقتصادية الحقيقية في الدولة العربية القطرية والتي من أبرزها:

أ- الرؤى الأيديولوجية: تعتبر الرؤى الإيديولوجية الأساس في الاختيار السياسي والاقتصادي للنظم العربية، وقد تطورت هذه الرؤى بصورة كبيرة في العالم العربي ما بين 1960 و1995، فقد سادت الاشتراكية خلال الستينيات كأيديولوجية لعدد كبير من البلدان مثل الجزائر، تونس، ومصر، ليبيا، وبأساليب مختلفة[26].

ب- أزمة التنمية في الدولة العربية القطرية: تأتي في كونها كانت ضحية التقليد الأعمى واستيراد نماذج اقتصادية، حملت مناقشات نظرية عميقة[27]، الزراعة أم الصناعة؟ الصناعة الثقيلة أم الخفيفة؟ السياسة التعويضية للواردات أو سياسة تنمية الصادرات؟ عوض تصور استراتيجيات التنمية القائمة على وقائع محلية، وإرضاء الحاجات الأساسية لشعوبها، ما انعكس فعليا على تراجع معدلات النمو في الاقتصاد العربي بشكل رهيب فمن 3.6 في المئة في ستينيات القرن الماضي تراجع المعدل إلى 2.1 في عقد السبعينيات، إلى 1.3 في عقد الثمانينيات، ثم 1.1 في التسعينيات، ليبلغ في منحنى تنازلي 1 في المئة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين[28].

ت- رهان التشغيل وامتصاص البطالة: تبقى مشكلة التشغيل بسبب تفاقمها من أكبر التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية بفعل التقاء السياسات الاقتصادية غير الموفقة التي طبقت في المنطقة، والانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية من خلال انخفاض المداخيل الخارجية للدول العربية من جهة، بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية وباقي المنتجات التي تصدرها بلدان العالم العربي، وتفاقم الديون الخارجية حيث توجه أقساط ضخمة من مداخيل الصادرات إلى خدمة الدين بدل القضاء على البطالة[29].

ث- التسيير غير المناسب للثروات الاقتصادية: إن التخطيط بصفة عامة اصطدم بعوائق عدة على مستوى التصورات وعلى مستوى تسيير مخطط التنمية، على أن أهمها كان تَدَخُّل السلطات السياسية لفرض بعض المشاريع المكْلِفَة وليست ذات أولوية من جهة[30]، والطبيعة الإدارية والبيروقراطية للأجهزة المكلفة بالتخطيط التي يتولد عنها التأخير في عملية اتخاذ القرار، وزيادة التكاليف، ما كان سببا جوهريا في فشل أغلب المشاريع والتوجه نحو طلب القروض الخارجية، وزيادة حدّة المديونية[31].

2- دور البيئة الداخلية في ثورات الربيع العربي

تميزت المساعي التنموية في المرحلة الاستعمارية بأنها كانت غير متوازنة وتهدف للاستغلال كما استهدفت في المقام الأول تعبئة العمل والموارد العربية لخدمة البلدان الغربية، بالموازاة مع ذلك لم تؤدي المشاريع التنموية في هذه المرحلة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعوب العربية، ولم تتحصل الشعوب العربية إلا على الحد الأدنى من التعليم والرعاية الصحية، التي تسمح لهم بتحقيق الأهداف الاقتصادية للمستعمر، والذي لم يعطي اهتماما كبيرا لاستئصال الفقر والبطالة والأمية، بين السكان[32].

وبناء على الأوضاع الداخلية المزرية التي أنتجتها المساعي التنموية في المرحلة الاستعمارية، اتبعت الدول العربية المستقلة سياسات تنموية لتحقيق الرعاية، وهو ما انعكس على خيارات الحكومات العربية في اعتماد النمط الاشتراكي، مثل اشتراكية النظام الجزائري على عهد كل من الرؤساء؛ بن بلة وبومدين والشاذلي بن جديد في الجزائر لقرابة العقدين ونصف وبالنمط ذاته اشتهرت كل من مصر وليبيا والعراق وسوريا كما تعهدت الحكومات العربية الجديدة كلها باستئصال الفقر والجهل وتحسين المستوى المعيشي والوضع الصحي، وتوفير مياه الشرب النقية للجميع.

لقد حظيت المرحلة الاستعمارية باهتمام متزايد في كل الأدبيات المتعلقة بالتنمية في الدولة العربية القطرية، على اعتبار أنها تشكل متغيرا أصيلا مستقلا في تحديد العديد من الأبعاد والجوانب في مسارات التنمية للدولة العربية القطرية الحديثة، بدءا بالنموذج الاشتراكي، مرورا بمخلفات الوضع الاستعماري ورهانات التنمية[33]، ما انعكس على ترتيب الأولويات والأجندة السياسية لمشاريع التنمية في النظم العربية، ويمكن إجمالا تحديد جملة من الخصائص التي ميزت مشاريع التنمية في الدولة العربية القطرية:

- تميزت مشاريع التنمية في الدول العربية بافتقارها إلى تقاليد التنمية وفق النموذج الغربي، بل وافتقارها لأدنى متطلبات التخطيط العقلاني الرشيد، فيجب أن نلاحظ أن أغلب النظم العربية عند الاستقلال ضَحّت بالاستثمار لمصلحة الاستهلاك، فإختارت إستراتيجيات للتنمية تركز على تحقيق مكاسب للجماهير، وأفضت أغلب هذه الاستراتيجيات إلى الفشل، وأغرقت الاقتصاديات العربية في المديونية، فالتقاليد الغربية للتنمية تقتضي بداية تحقيق تراكم الثروة الذي يسمح بخلق أرضية وقاعدة إنتاجية يمكن توظيفها وإستثمارها لرفع المستوى المعيشي للسكان[34].

- اتسمت المشاريع التنموية العربية باستشراء الفساد في معظم المنظمات، بالقدر الذي أصبح عاملا جوهريا في إعاقة وعرقلة الحكم الراشد، والشفافية والمحاسبة، والتنمية والعدالة الاجتماعية، مما أدى بشكل مباشر إلى الانهيار الكامل للاقتصاد، ولأداء الخدمات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية كالتعليم، والرعاية الصحية والإسكان، ومرافق الخدمة العمومية[35].

- المحدد البشري، والذي يعد أهم عامل على الإطلاق نظرا لتعدد جوانبه وآثاره الوازنة، وغياب الطبقة المتوسطة، فلم تنشأ في الدول العربية طبقة متوسطة يمكنها الإسهام في التنمية الاقتصادية، فضلا عن

غياب طبقة رجال الأعمال، إضافة إلى الجانب أو المحدد البشري في مسارات التنمية، تميزت جل المشاريع التنموية في النظم العربية بظاهرة هجرة العقول، فضلا عن تقليص عدد موظفي الدولة ودخولهم تحت برامج التكيف الهيكلي، ودائما في المحدد البشري يرى كل من "مانايا مولنجي" و"مارغريت موناي" أن نمط التنظيم الأسري في أفريقيا عامة وفي العالم العربي خاصة لعب دورا محوريا في عرقلة مشاريع التنمية، وهو ما تجاهلته كل الدراسات والأدبيات المتعلقة بالتنمية، ذلك أن النموذج العربي يقوم على نموذج الأسرة الكبيرة التي يتجاوز عدد أفرادها عشرة أعضاء في الغالب، يعتمدون في المقابل على عائل واحد[36]، مما يُصَعِّب من حل مشكلة الفقر، ويضيع في المقابل سيولة هائلة كان بالإمكان أن تستثمر عبر الادخار المحلي، ولهذا السبب تبقى الاستثمارات الأجنبية مصدرا وحيدا لدفع عجلة التنمية، خاصة في النظم التي تفتقر إلى مواد أولية والتي لا يتوقف اقتصادها على الريع مثل مصر وتونس وسوريا[37].

– الخاصية غير الديمقراطية للتنمية "الاغتراب التنموي": إن أحد أبرز خصائص التنمية في الدول العربية أنها مورست بمقاسات تقليدية بالفصل بين البعدين السياسي والاقتصادي، مما جعل أغلب التجارب التنموية دون فاعلية تذكر[38]، وتعني دمقرطة التنمية في أبسط معانيها أن الناس هم الذين يسيطرون على تجارب تنميتهم وهم الأحق في تحديد أولويات الأجندة السياسية، وبالتالي تصبح التنمية أمرا وسلوكا يقومون به اتجاه أنفسهم واتجاه ظروفهم، بدلا من أن تكون شيئا يعمله الآخرون من أجلهم، أي أن تصبح التنمية خبرة معاشه في الحياة اليومية للشعوب العربية، إجرائيا وعمليا، إذ تصبح الشعوب هي أدوات ووسائل التنمية إلى جانب كونهم هدفها وغايتها النهائية.

يرى "كلود أكي"Claude Ake" في كتابه إمكانية الديمقراطية في إفريقيا The Feasibility of Democracy in Africa" وهو ما ينطبق بشكل كبير على الواقع العربي أن تاريخ التنمية في أفريقيا وراهنها انطلق في حقيقة الأمر من تصور خاطئ للمعركة ضد التخلف، فكل الاستراتيجيات انطلقت من افتراض أن الناس وطرق حياتهم هي العائق الأساسي أمام التنمية[39]، وهذا ما يبرر سياسة التغريب والهجوم على الثقافات المحلية وتهميشها، إضافة إلى الإجراءات القاسية مثل برامج التعديل الهيكلي التي تحُطُّ من الوفاق الاجتماعي، والسياسات الأبوية التي قوّضت الإحساس والثقة بالذات[40]، فالتنمية حسب "أكي" يجب أن تنظر إلى الناس كما هم وليس كما يجب أن يكونوا وفقا لتصورات وقيم خارجية، وتحاول تحديد كيف يمكن أن يتحرك الناس إلى الأمام بطاقاتهم ووفقا لقيمهم[41].

– الانهيار الاقتصادي: تواجه معظم دول العربية أزمة اقتصادية حادة دون أمل في تغيير سريع يحقق معدلات نمو مرتفعة[42]، حيث يسود معظم الاقتصاديات تضخم عال وعجز فادح في الموازين، وهروب كبير لرؤوس الأموال، وانهيار البنية التحتية، وتدهور خدمات الرعاية الصحية، وارتفاع الأمية، وتدنّي متوسط الدخل الفردي، وتتعقد الأزمة وتزيد حدتها بسبب تكاليف الانتقال إلى برامج التكيف الهيكلي طبقا لشروط البنك وصندوق النقد الدوليين من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي، إذ منذ الشروع في تجسيد وتطبيق هذه

البرامج تمخض عنها تناقص الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية، مثل الغذاء والتعليم والإسكان والرعاية الصحية، بالإضافة إلى تراجع القطاع العام، مما أثّر بشكل مباشر على توفير فرص العمل وتحسين الرعاية الاجتماعية[43] .

لقد تم حصر استراتيجيات التنمية في نظم العالم العربي تقريبا بالكامل ضمن إطار برامج التعديل أو التكييف الهيكلي، حيث السمة المميزة لهذه البرامج أنها تؤكد في المقام الأول على الصرامة في تطبيق السياسات التقشفية، التي تضمنت حضرا كاملا ومطلقا على بعض السلع الأساسية، وعملية خصخصة ضخمة مرتبطة عادة بارتفاع حاد في الأسعار والبطالة وتخفيض كبير في قيمة العملة المحلية، ودرجة عالية من التضخم، وتخفيض كبير في الإنفاق الحكومي، والذي كانت له آثار سلبية مدمرة على القطاع الاجتماعي، إذ ليس من الصعب تصور تأثير هذه البرامج الجذرية على البلدان التي يعيش حوالي 40 في المائة من شعوبها في دائرة الفقر[44]، فعلى عكس مختلف المناطق في العالم لم تحقق السياسات التنموية شيئا يذكر، فالبلدان الآسيوية على سبيل المثال كان دخل الفرد فيها خلال الستينيات مماثلا لنظيره في أفريقيا جنوب الصحراء، وقد حققت منذئذ انتقالا إلى مصاف البلدان متوسطة أو مرتفعة الدخل[45].

3- أثر العامل الخارجي في تسريع التفاعل وتوجيه الأحداث

إن المتتبع لمكانة الدول العربية ضمن الأجندة السياسية العالمية، وفي أدبيات الخطب العالمية يلحظ حدوث تغيير كبير في دوائر السياسات الخارجية العالمية، وكذا في دبلوماسية الدول العظمى، كما لو أن ماكينة السياسة الخارجية لهذه القوى تلقت ضغوطا بتسريع الإيقاع في هذه المنطقة، متجاوزة الخطاب السياسي التقليدي، المتركز في عسكرة المساعدات ومواجهة الإرهاب، حيث ظهر خطاب سياسي جديد يعود إلى أدبيات الستينيات من القرن العشرين، حيث يتم التأكيد على التنمية والبعد الإنساني في المساعدات التي تهدف في المقام الأول إلى رفع المستوى المعيشي.

بالموازاة مع ذلك حاولت العديد من الدراسات توصيف أبرز معالم النظام الدولي منذ مطلع التسعينيات، وتحليل انعكاساتها على النظم السياسية العربية، وبغض النظر عن الجدل في طبيعة هيكل النظام الدولي، فالمؤكد على الصعيد الاستراتيجي والعسكري أن الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى الوحيدة في العالم لما بعد الحرب الباردة، إضافة إلى ذلك تتمثل أبرز ملامح النظام الدولي في الوقت الراهن فيما يلي: ثورة المعلومات والاتصالات والتي يتعدى تأثيرها حدود الدول، وتنامي دور الشركات الدولية العملاقة المتعددة الجنسيات، وبخاصة تزايد ظواهر الاندماج بين هذه الشركات واتساع نطاق تحرير الاقتصاد والتجارة، خاصة في ظل تطور اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وشيوع قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان على نطاق عالمي واسع، وبخاصة بعد تمدد ما يعرف بالمجتمع المدني العالمي، والذي يتكون بصفة أساسية من المنظمات والهيئات والروابط الدولية غير الحكومية، إضافة إلى تصاعد النزاعات القومية والدينية وتيارات

التطرف والعنف في العديد من مناطق العالم، وتزايد المشكلات العالمية العابرة لحدود الدول، مثل مشكلة المخدرات والأمراض الفتاكة والإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها[46].

لقد حاولت دراسات عديدة الإجابة عن بعض التساؤلات المهمة مثل: كيف تؤثر المتغيرات الدولية والتحولات العالمية المشار إليها في التطورات السياسية بالدولة العربية القطرية؟ وما هي آليات تأثيرها؟ وهل تشكل دعما لعملية التحول الديمقراطي في العالم العربي أم تسهم في عرقلتها؟ وفي معرض الإجابة عن ذلك ركزت الدراسات المعنية على المحاور التالية:

المحور الأول: التحولات السياسية والاقتصادية للمعسكر الشرقي وانعكاساتها على الدولة العربية القطرية:

لقد شهد الاتحاد السوفيتي سابقا وبقية بلدان شرق أوربا تحولات سياسية واقتصادية مهمة منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، وبغض النظر عن خلفيات هذه التحولات وأسبابها وأساليبها، فالمؤكد أنها كانت إيذانا بنهاية حقبة من التاريخ السياسي الحديث[47].

على الرغم من وجود أكثر من دراسة أشارت إلى عدم وجود علاقة ميكانيكية مباشرة بين أحداث أوربا الشرقية والتطورات السياسية التي شهدتها الدولة العربية القطرية منذ أواخر الثمانينيات، والتي تَمَثَّل أهمها في انتقال عدد من الدول العربية إلى الأخذ بالتعددية السياسية، وتبني سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، إلا أن هذه الدراسات أشارت إلى أن أحداث أوربا الشرقية كان لها انعكاسات غير مباشرة على التطور السياسي للنظم العربية[48]، حيث أن مجرد انهيار الأحزاب الحاكمة في الدول المعنية قد شكل ضربة قاسمة لنظام الحزب الواحد من حيث أسانيده الإيديولوجية، وصدقيته السياسية، وبالتالي لم يعد بمقدور النخب العربية التي أخذت بهذا النظام تقفّيا بخبرات ونهج الاتحاد السوفيتي وبلدان أوربا الشرقية، تبرير استمرار التمسك به بعد انهياره في دول الأصل[49].

المحور الثاني : السياسة الخارجية للأقطاب الدولية الجديدة والدور المتنامي للدول العربية:

شهدت الدولة العربية القطرية مع منتصف التسعينيات تسارعا لافتا في مستوى الزيارات والأهمية الاستراتيجية في أولويات الأجندة السياسية للدول العظمى، عكس ما كان منتظرا، إذ كانت الأوساط العلمية والأكاديمية وكذا السياسية ترجِّح اهتماما أكبر موجها لدول شرق أوربا، خاصة بعد الفكاك التاريخي لهذه النظم من الاتحاد السوفيتي، لكن وبوتيرة غير متوقعة حظيت الدول العربية بتنافس دولي مثلته كبريات العواصم العالمية، فهناك تسابق أوربي للتواجد في شمال أفريقيا للدخول في شراكة مع الدول الأورومتوسطية، مع السعي الفرنسي الحثيث للإبقاء على علاقاتها الثقافية كونها الشريك التجاري الأبرز في المنطقة من جهة أخرى مساعي الولايات المتحدة الأمريكية لحسم الهيمنة على دول الخليج في ظل المنافسة الصينية، من جهتها تحاول ايران المراهنة على أربع محاور لانتشارها العقيدي والمذهبي هي اليمن من خلال الحوثيين، سوريا بدعمها لنظام بشار الأسد، ولبنان من خلال حزب الله، وأخيرا العراق من خلال دعم الطائفة الشيعية

وتمكينها السياسي في النظام العراقي، هذا فضلا عن المحاولات الصينية الهندية التركية لإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية رفيعة مع الأطراف العربية من أجل ترسيخ العلاقات والشراكة الاقتصادية طمعا في السوق العربية لما تمثله من أفق اقتصادي واعد.

وبخصوص أثر الاهتمام المتزايد، فإن العواصم الكبرى عدا الصين تولي اهتماما كبيرا لمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث تجعلها من شروط اتفاقيات الشراكة التي تبرمها مع الدول العربية، حيث يتم تضمين هذه الاتفاقيات بنودا بهذا الخصوص مثل: نزاهة الانتخابات، تأكيد حكم القانون وسيادته، تعزيز دور المؤسسات التشريعية، توفير ضمانات حرية الرأي والتعبير، وغيرها من حقوق وحريات الإنسان السياسية والمدنية، وإفساح المجال لتقوية المجتمع المدني.

على الرغم من الدور الجلي لأثر المساعدات والعلاقات السياسية للدول الكبرى ضمن ما سمي بـ"المشروطية السياسية" لرعاية الديمقراطية في النظم العربية، إلا أن بعض الدراسات خلصت إلى تواضع نتائج هذه المساعدات والأنشطة[50]،وذلك بسبب محدودية الجهود من جهة، وتغليب المصالح على المبادئ إذا حدث تصادم بين الاثنين من جهة أخرى، فالدول الكبرى وفي مقدمتها الصين والولايات المتحدة الأمريكية حريصة في المقام الأول على الاستقرار في النظم العربية لحماية مصالحها، وإمدادات النفط خاصة، وبالتالي فهي تتعامل بحذر مع أي خطوة قد تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار[51].

المحور الثالث: ثورة المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على التطور السياسي في القارة:

شكلت ثورة المعلومات واحدا من أهم الجوانب المهمة في المناخ الدولي الجديد، وتزداد أهميتها باعتراف كل الأوساط العلمية على الدور البالغ لهذا المتغير على التطور السياسي للنظم السياسية في العالم عامة الدول العربية خاصة، وتكمن أهمية ثورة المعلومات في الدولة العربية القطرية فيما يلي:

أ – أنها تنهي احتكار السلطات الحاكمة للمعلومات، والذي يعتبر أحد الدعامات الأساسية للحكم، فالمؤكد أن قدرة هذه النظم على فرض الرقابة على حرية الرأي والتعبير، والتحكم في مصادر المعلومة أخذت بالتراجع بشكل جلي وكبير في ظل تمدد ثورة المعلومات والاتصالات[52].

ب – أن ثورة المعلومات تسهم في رفع مستوى تطلعات المواطنين العرب، وتخلق مطالب وتطلعات جديدة لديهم، حيث تنقل لهم صور عن أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية أفضل، ليس في عالم الشمال فقط، وإنما عن تجارب تنموية في دول الجنوب، هذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ظهور أشكال من العنف والاحتجاج، وهو ما من شأنه أن يؤثر على الاستقرار السياسي والاجتماعي[53].

ج–أن هذه الثورة تعد دعما لقوى المجتمع المدني والمعارضة، حيث تستطيع هذه القوى أن توسع هامش حراكها لتتواصل مع العالم الخارجي بيسر وسهولة وبعيدا عن الرقابة، كما تستطيع حصر التأييد الدولي بشأن بعض المطالب المشروعة لبعض الأقليات، وبالتالي فإن هذه الثورة جعلت النظم العربية أكثر انكشافا لضغوط وتأثيرات البيئة الخارجية[54].

د-إدماج الدول العربية في المنظومة القيمية الكونية، حيث تساهم الثورة المعلوماتية بنشر القيم والأفكار والممارسات عبر الحدود، فيما يسمى أثر العدوى أو موجة التحول الديمقراطي التي كان مداها جليا في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين على أمريكا اللاتينية، أوربا الشرقية وآسيا وأفريقيا[55]. على الرغم من الأثر الجلي فإن إحصاءات تقرير التنمية الإنسانية تظهر حجم الفجوة التكنولوجية أو الفجوة الرقمية التي تعانيها الدول العربية، ما يرفع التحدي أكبر لمواجهة أمية من صنف آخر هي "الأمية الرقمية".

المحور الرابع: مؤسسات التمويل والتنمية:

أشارت العديد من الدراسات إلى تأثير بعض مؤسسات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في التطور السياسي الداخلي في بعض الدول العربية[56]، وقد حدث هذا التأثير في اتجاهين هما:

الاتجاه الأول: خلق المزيد من التوترات السياسية والاجتماعية في الدولة العربية القطرية، حيث قامت هذه المؤسسات بممارسة ضغوط على دول عربية عديدة حتى تجعلها تتبنى السياسات الاقتصادية المعروفة بـ"سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي" التي تتضمن إلى جانب عناصر أخرى، تحرير الاقتصاد، إلغاء أو تقليص الدعم الحكومي للسلع والخدمات، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، وتشجيع القطاع الخاص[57].

الاتجاه الثاني : دفع عدد من الدول العربية إلى السير في طريق الانفتاح السياسي الذي يتمثل أحد مظاهره في التحول إلى التعددية السياسية، وقد جاء ذلك نتيجة للمطالب ذات الطابع السياسي التي تطرحها المؤسسات المعنية على الدول التي تلجأ إليها للحصول على قروض وتسهيلات اقتصادية[58]، وتمُثِّل هذه الإصلاحات جوهر ما بات يعرف بالحكم الجديد في نظر هذه المؤسسات ومن عناصره؛ التعددية السياسية، والإصلاح القانوني، وتحقيق الشفافية، والمساءلة، وعادة ما تتجاوب هذه الدول مع المطالب ولو بصورة شكلية من باب حرصها في الحصول على دعم هذه المؤسسات ومساندتها.

المحور الخامس: منظمات المجتمع المدني العالمي:

يعرف المجتمع المدني العالمي على أنه فضاء أو حقل للنشاط المنطلق من الإيمان بقيم عالمية، وبوحدة المصير البشري، على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام، والعدالة، والتنمية، والبيئة، وحقوق الإنسان[59]. كما ينظر إليه على أنه ذلك النسيج من الروابط المطلبية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسؤولية المشتركة، والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز، أما من حيث الفاعلين في هذا الفضاء، فيمكن القول أنهم أولئك الذين يَمُدّون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية، ويشملون الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية، والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية، بغض النظر عمَّا إذا كانت صلاحياتها قومية ذات

امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلا عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات[60].

لقد قامت منظمات المجتمع المدني العالمي خلال السنوات الأخيرة بالعديد من الأنشطة والممارسات التي شكلت في جانب مهم منها دعما لبعض قضايا دول الجنوب، ومن ذلك على سبيل المثال التظاهرات والاحتجاجات التي انخرطت فيها هذه المنظمات في العديد من المناسبات ضد العولمة[61]،فضلا عن النشاط الكبير الذي قامت به قبل وأثناء مؤتمر التفرقة العنصرية الذي عقد في "ديربان Derben" في جنوب أفريقيا.

وقد أشار بعض الباحثين إلى دور بعض منظمات المجتمع المدني العالمي في تقوية وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية، وذلك من خلال قيامها بتقديم مساعدات مادية لبعض هذه المؤسسات وتمويل بعض أنشطتها والمساهمة في بناء قدراتها وتدريب كوادرها، من خلال تنظيم حلقات النقاش وورش العمل وإجراء الدراسات، فضلا عن اهتمام بعض منظمات المجتمع المدني العالمي المعنية بحقوق الإنسان برصد ومتابعة قضايا حقوق الإنسان في الدول العربية، وإصدار نشرات وتقارير ضد النظم التي تنتهك هذه الحقوق، والسعي من أجل تحريك ضغوط دولية ضدها، هذا إلى جانب دور بعضها في مراقبة الانتخابات في الدول العربية التي تسمح لها بذلك[62].

وتتزايد مكانة المجتمع المدني العالمي بين مؤثرات ومتغيرات البيئة الخارجية خاصة مع تطور الأساليب والتقنيات الاتصالية، إذ غالبا ما تسهم هذه التقنيات الحديثة في تدويل القضايا، والتعريف بالعديد من المواضيع التي تكون مبهمة دوليا، سواء فيما تعلق بالتصفيات العرقية، أو الحروب الداخلية، أو قضايا اللاجئين، أو الأمراض الفتاكة، حيث تحضي القضايا الإنسانية في الغالب باهتمام كبير يؤدي إلى حراك دولي كبير تغذيه المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الإغاثة الدولية، وهو ما من شأنه استقصاء الأحداث والمسببات الرئيسية عن التدهور الاجتماعي في هذه المنتظمات والتي ترجع مسبباته في الغالب إلى أزمة الشرعية وغياب العدالة التوزيعية، وضعف القدرات الوظيفية للنظام، بالمقابل ساهم المجتمع المدني العالمي في العديد من المناسبات في تشديد الحصار على عدد من النظم[63]، سواء بنشر تقارير عن بعض التجاوزات الإنسانية مثلما حدث في الجزائر في تسعينيات القرن العشرين، وليبيا على عهد القذافي، والنظام السوداني ومجازر الجنوب، ومجازر الشيعة في العراق في الثمانينيات من القرن الماضي، وكلها قضايا استطاع المجتمع المدني العالمي أن يزيد في تعاطيه معها من شدة الحصار والضغط المفروضين على النظم العربية وضرورة التسريع بالإصلاحات ومعالجة القضايا العالقة.

الخاتمة:

لقد ترافقت الإخفاقات الداخلية، مع مستجدات البيئة الخارجية، بحيث فرض تفاعل المتغيرات الداخلية والضغوط الخارجية ضرورة التحول نحو التعددية والانفتاح السياسي، مما جعل النظم العربية أمام أوضاع وتحديات جديدة تختلف تماما عن سابقتها، إذ زاد الوضع الجديد من تكريس الانشقاقات والانقسامات، وعدم

الثقة السياسية، وبالمقابل زادت الحروب الأهلية بدل تراجعها لعل من ابرزها أزمة اليمن وأزمة ليبيا وأزمة سوريا، وفي السياق ذاته عرفت الدولة العربية القطرية المزيد من التدخلات العسكرية، والمزيد من الاحتجاجات عقب كل انتخابات، والمزيد من مظاهر العنف والإرهاب، والمزيد من التراجع في معدلات التنمية، بالقدر الذي فرض على المختصين في الشأن العربي ضرورة البحث عن أطر تحليلية، ومقاربات نظرية جديدة، تتناسب مع الخصوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنموذج العربي، والبحث عن معادلات جديدة للتنمية والاستقرار.

لقد تبين من خلال الدراسة مدى تعدد المؤثرات والمتغيرات المحيطة بالعملية السياسية في الدولة العربية القطرية، فعلاوة عن المحددات والمتغيرات الداخلية والتي تمثلت في الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية، والتعدد الاثني والعرقي، والنظام الاقتصادي، ومكانة المؤسسة العسكرية، وصراع النخب والجماعات، والبعد التاريخي، تبين من خلال الدراسة أن البيئة الخارجية هي الأخرى تشتمل على العديد من المتغيرات والمؤثرات الهامة مثل السياسة الخارجية للقوى الكبرى، تحول النظام الدولي، حراك المجتمع المدني العالمي، التطور التكنولوجي للأساليب الاتصالية، دور مؤسسات التمويل العالمي، التي تبين أنها وإن لم تكن ذات علاقة مباشرة بالتحولات ومسارات العملية السياسية في النظم العربية، إلا أنها كانت على علاقة كبيرة فيما يخص تسريع التحولات وكذا تأجيج أو حسم العديد من حالات اللااستقرار كالحالة المصرية أو التونسية بالخصوص.

الهوامش:

1-محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص15.

2-Ray Maghoori, "Major Debates in International Relations", in: Ray Maghoori and Bennett Ramberg, eds., Globalism versus Realism: International Relations Third Debate, Boulder Co: Westview Press, 1982, p.9.

3-إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، الكويت، دار السلاسل، 1987، الطبعة الخامسة، ص54.

إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص ص 88-89.

4-محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 158، 1992، ص 14-16.

كذلك انظر: صلاح عبد الله على الوادية، اثر التغير في تفاعلات مصر والسعودية وسورية على الأمن القومي العربي 1989-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص ص35-36.

5-Stater Robert & Schutz Barry, Global transformation and the third world (London: Amamantine Press,1993), p.43.

6-صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده (العراق، الموصل: مديرية مطبعة الجامعة، 1986)، ص. 334.

7-Guillermo O'Donnell, Democratic theory and comparative politics, paper prepared to be presented at the seminars held at the university of north Carolina, Cornell university, Berlin's wissenschaf, the annual meeting of the American political science Association, Atlanta, August.1999. p.24.

8-Stater Robert, Op. Cit., p.45.

9-محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص. 98.

10-المكان نفسه.

11-Susan E.Waltz, human rights and reform, changing the face of north Africa (Berkeley: University of California press, 1995).p.84.

12-William B. Quandt, « Algeria's uneasy peace, » Journal of democracy, vol.13, no.4 (October2002) p.22.

13-غسان سلامة، "قوة الدولة وضعفها: بحث في الثقافة السياسية العربية"، في، غسان سلامة (محررا)، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج.1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989) ص. 204.

احمد وهبان، المرجع السابق، ص ص.45-52.

14-Jean-François Médard, « Autoritarismes et démocratie en Afrique Noire », Politique Africaine, n°43, Décembre 1991, pp.92-104.

15-عمرو عبد الكريم سعداوي، "التعددية السياسية في العالم الثالث، الجزائر نموذجا،" السياسة الدولية، العدد138 (أكتوبر 1999) ص.61.

16-Susan E. Waltz, Op. Cit., p.88.

17-William B. Quandt, , Op. Cit., p.111.

18-رجب الباسل، "أبعاد استقالة الرئيس الأمين زروال،" السياسة الدولية، العدد 135 (جانفي1999)، ص.201.

19-Toyin Falola, « L'Afrique en Perspective », in Stephen Ellis (dir.), L'Afrique Maintenant. Paris: Editions Karthala, 1995, pp.33-36.

20-Claudio Moffa, « L'Ethnicité en Afrique: l'implosion de la "question nationale" après la décolonisation », Politique Africaine, n°66, Juin 1996, pp. 101-108.

21-بكاري درامي، " آفاق التجربة الديمقراطية التعددية في إفريقيا"، السياسة الدولية، ع.153، جولية 2003، م.38، ص.55.

22-مولود حمروش، الظاهرة العسكرية بإفريقيا السوداء(الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981)، ص ص.85-86.

23-Toyin Falola, « L'Afrique en Perspective », in Stephen Ellis (dir.), Capitalist Development and Democracy (Cambridge: Polity Press, 1992).p.30.

24-William B. Quandt, Op. Cit., p.17.

25-إبراهيم عوض، الأزمة الاقتصادية والاحتجاج والتطور الديمقراطي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1990)، ص. 13.

26-Ali Haroun, (Entretien avec Jean Paul Chagnollaud), « Il fallait arréter le processus éléctoral, » Confluences Méditérraée , N°.40 (Hiver 2001).,p p.234.235.

27-Mkandawire thandika, « Thinkink about developmental states in Africa," Journal of Economics, Vol. 25, N.°03, 2001, pp.302-305.

28-VAN DE WALLE, Nicolas, « Presidentielism and clientelism in Africa's emerging party systems," Journal of Modern African Studies, Vol.41, N°.02, 2003, pp.320.322. (pp.297-332.)

29-Macarton Humphreys, "Economics and violent conflict," in: Erin McCandless & Tony Karbo, eds., Peace, conflict, and development in Africa, a reader, Switzerland: University of peace, 2011,p.96.

30-Patrick Bond, « Global unever development, primitive accumulation and political economic conflict in Africa: the return of the theory of imperialism," in: Erin McCandless & Tony Karbo, eds., op. cit., p.87.

31-Akokpari Jhon, « The debt crisis, the global economy and the challenges of development," Journal of Social Development in Africa, Vol.16, N°02, 2001, pp.157-160.

32-Nicolas Van de Walle, op. cit., p.322.

33-Macarton Humphreys, op. cit., p.96.

34-Matt Pollard & Godwin Odo, « Conference report: Conflicts and Human Security in West Africa," Essex Human Rights Review, Vol. 01, N°. 01, 2004, p.88.

35-Ibid, p.88.

36-منايا مولنجي ومرغريت مناي، "العولمة والتنمية المستدامة في أفريقيا،" في : طايع آصيفا، سيفرين روجومامو، عبد الغفار محمد أحمد، محررين، العولمة والديمقراطية والتنمية في أفريقيا، تحديات وآفاق، القاهرة: مركز البحوث العربية للدراسات العربية والإفريقية والتوثيق، 2003، ص.138.

37-Niclas Van de Walle, op. cit., pp.301-302.

38-منايا مولنجي ومرغريت مناي، مرجع سبق ذكره، ص.138.

39-Leonard wantchekon, « Clientelism and voting behavior: evidence from a field experiment in Benin," World Politics, Vol.55, N°.03, 2003, pp.434-436.

40-Larry Diamond, Prospects for democratic development in Africa: Essays in public policy, Hoover Institution: Stanford University, 1997, pp.156-157.

41-Claude Ake, Feasibility of Democracy in Africa, Dakar: council for the development of social science research in Africa, 2000, pp.87.88.

42-Claude Ake, Democracy and development in Africa, Washington: the brooking institute, 1996, p.542.

43-Claude Ake, Feasibility of Democracy in Africa, op. cit., pp.87.88.

44-Claude Ake, Feasibility of Democracy in Africa, op. cit., pp.87.88.

45-Matt Pollard & Godwin Odo, op. cit., p.88.

46-Claude Ake, Feasibility of Democracy in Africa, op. cit.,p.83.

47-عبدلاوي بيو، تشاني وبندكت فيب كريستنسن، "الوقت المناسب لأفريقيا، على أفريقيا أن تبني أخيرا ما حققته من نجاحات للحاق بالركب،" التمويل والتنمية، ع.4، المجلد 43، ديسمبر 2006، ص.11.

48-السيد يسين، العالمية والعولمة، القاهرة: نهضة مصر، 2001، ص ص.115-120.

49-رعد صالح الألوسي، التعددية السياسية في عالم الجنوب، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006، ص ص.153-154.

50-حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.319.

51-Adebayo Olukoshi, « State, Conflict and Democracy in Africa: the complex process of renewal," in: Erin McCandless & Tony Karbo, eds.,op. cit., p.290.

52-Adebayo Olukoshi, « State, Conflict and Democracy in Africa: the complex process of renewal," in: Erin McCandless & Tony Karbo, eds.,op. cit., p.290.

53-كريس ألدن، الصين في إفريقيا شريك أم منافس؟ تر. عثمان الجبالي المثلوثي، الإمارات العربية المتحدة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009،ص. 161.

54-عصام نور، دول العالم النامية وتحديات القرن الحادي والعشرين، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006، ص ص 63-64.

55-Shanthi Kalathil & Taylor c. Boas, Open networks, closed regimes, the impact of the internet on autoritarian rule, Washington : Carnegie endowment, 2003, pp.217-220.

56-رعد صالح الألوسي، مرجع سبق ذكره، ص.276.

57-Larry Diamond, Prospects for democratic development in Africa: Essays in public policy, op. cit., p.325.

58-Akokpari Jhon, op.cit., pp.151-152.

59-Mohammed Ayoob, « state making, state breaking, state failure," in: Erin McCandless & Tony Karbo, eds., op. cit.,., p.280.

60-رعد صالح الألوسي، مرجع سبق ذكره، ص.187.

61-Lester M. Salamon & Helmut K. Anheier, «Civil society in comparative perspective," in: Lester M. Salamon and Associates, eds, Global Civil Society, Demensions of the Nonprofit Sector, U.S.A.: The Johns Hopkins Center for Civil Society Studies Baltimore, 1999, p.26.

62-فوز نايف عمر ريحان، "العولمة وأثرها على عملية الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006،" أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2007، ص ص.32-33.

63-David Lewis, « Civil society in African contexts, reflections on the usefulness of a concept," Development and change, Vol.33, N°.04, 2002, p.572.